



PDF

وفقاً لإستراتيجية الدين العام و خطة التمويل المعتمدة للسنة المالية 2027/2026

«المالية» تفوِّض «هيئة الاستثمار» و«المركزي» بتنفيذ الاقتراض



يجوز للوزير وفقاً للقواعد والشروط التي يحددها أن يفوض جهات أو هيئات للقيام نيابة عن الوزارة بإبرام وإدارة وتنفيذ عقد القرض أو عملية التمويل بالدينار الكويتي أو بالعملة الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل.

فيما يخصه تنفيذ هذا القرار وموافقة وزير المالية بشكل دوري بالإجراءات المتخذة طبقاً لأحكامه ويعمل به من تاريخ صدوره. وكان المرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2025 قد صدر بشأن التمويل والسيولة وقضى في مادته الخامسة بأنه

وزارة المالية بتنفيذ عمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل وذلك وفقاً للأساليب والأدوات المتعارف عليها في هذا الشأن. وقرر في مادته الثانية بأن تفوض الهيئة العامة للاستثمار بالنيابة عن وزارة المالية بالتنسيق والتشاور مع

علي إبراهيم
أصدر وزير المالية د.عقوب الرفاعي قراراً وزارياً بشأن تفويض الهيئة العامة للاستثمار وبنك الكويت المركزي بتنفيذ الاقتراض بالنيابة عن وزارة المالية، وفقاً لإستراتيجية الدين العام وخطة التمويل المعتمدة للسنة المالية 2027/2026. ووفقاً للقرار الوزاري الذي حمل رقم 9 لسنة 2016، فقد قضى في مادته الأولى بأن يفوض بنك الكويت المركزي بالنيابة عن وزارة المالية بالتنسيق والتشاور مع وزارة المالية بتنفيذ عمليات الاقتراض بالدينار الكويتي أو بالعملة الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل داخل دولة الكويت وذلك وفقاً للأساليب والأدوات المتعارف عليها في هذا الشأن. وقرر في مادته الثانية بأن تفوض الهيئة العامة للاستثمار بالنيابة عن وزارة المالية بالتنسيق والتشاور مع

أصدرت النسخة المحدثة لدليل تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية

«البورصة» تواصل تعزيز الشفافية وترسيخ ممارسات الاستدامة في سوق المال الكويتي



على تبني ما يتضمينه من ممارسات بما يدعم قدرتها التنافسية ويلبي تطلعات المستثمرين العالميين. كما يتضمن تطوير عدد من مؤشرات ومعايير الحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية، إلى جانب تقديم إرشادات عملية حول موضوعات حديثة مثل تحليل سيناريوهات المناخ، وخطط التحول، والإفصاح عن الانبعاثات غير المباشرة (Scope 3)، بما يعزز من تكامل ممارسات الاستدامة ضمن أطر الحوكمة المؤسسية. ويقدم الدليل إرشادات موسعة حول تقييم الأهمية النسبية (المادية)، بما يساعد الشركات على تحديد أولويات الموضوعات الأكثر تأثيراً على أعمالها وعلى أصحاب المصالح، وإعداد تقارير تركز على القضايا الجوهرية من منظور الأهمية المالية وتأثير الشركة على المجتمع والبيئة، بما يعكس مفهوم «الأهمية المادية المزدوجة».

بورصة الكويت BOURSA KUWAIT

بورصة ذات الصلة بمتطلبات الاستدامة، ويدمج المعايير الأطر العالمية المعترف بها لإعداد تقارير الاستدامة، بما في ذلك معايير الإفصاح الصادرة عن مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) تحت مظلة مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وبخاصة المعيارين IFRS S1 و IFRS S2، بوصفهما الأساس العالمي الناشئ لتقارير الاستدامة. ويركز هذا الإصدار على تحديد المحتوى وتعزيز وضوحه ومواءمته مع أفضل الممارسات العالمية في مجال تقارير الحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية، مع الحفاظ على طبيعته الإرشادية للشركات المدرجة وتشجيعها

موثوقة وقابلة للمقارنة حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. وتم إعداد الدليل وفقاً لمتطلبات اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، وبالأخص ما جاء في المادة (17-3) من الكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج)، التي تنص على قيام بورصة الكويت بإعداد دليل إرشادي شامل يسترشد به الشركات المدرجة عند إعداد تقارير الاستدامة. كما يراعي الدليل تعميم الهيئة التي يلزم الشركات المدرجة في السوق الأول بالإفصاح عن تقارير الاستدامة ابتداءً من عام 2026 عن السنة المالية 2025. ويعكس الدليل آخر التحديثات على كتاب قواعد

أعلنت بورصة الكويت عن إصدار النسخة المحدثة من «دليل إعداد تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية»، الذي يعكس أحدث التطورات في تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية على المستويين المحلي والدولي، والذي يأتي ضمن جهودها المستمرة لتعزيز الشفافية وترسيخ ممارسات الاستدامة في سوق المال الكويتي، ودعم الشركات المدرجة في تطوير جودة الإفصاحات المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. ويرسيخ الإصدار المحدث للدليل إطاراً إرشادياً متكاملاً، ليتمكن الشركات المدرجة من الإفصاح عن ممارساتها وأدائها في مجال الاستدامة بطريقة واضحة ومنظمة وشفافة، بما يلبي التوقعات المتزايدة للمستثمرين وأصحاب المصالح التنظيمية وأصحاب المعلومات للحصول على معلومات

«الجزيرة» تُشغل رحلات من الكويت لإسطنبول عبر «القيصومة»



الوجهات تدريجياً مثل الهند والإمارات وغيرها. بالنيابة عن فريق طيران الجزيرة، تقدم جيزيل الشكر والامتنان إلى الإدارة العامة للطيران المدني في الكويت، والهيئة العامة للطيران المدني في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى شركائنا التشغيليين، الذين كان لهم دوراً مهماً في تمكين طيران الجزيرة من تسير رحلات آمنة ومجدولة للمسافرين خلال هذه الفترة». وتدعو طيران الجزيرة المسافرين الراغبين في السفر إلى حجز رحلاتهم عبر الموقع الإلكتروني للشركة jazeeraairways.com أو تطبيق الجزيرة على الهواتف الذكية، أو من خلال مركز الاتصال على الرقم 177 داخل الكويت أو +96522054944 للاتصال الدولي.

في هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة برانان باسواني «كانت أولية لنا في طيران الجزيرة الحفاظ على الربط الجوي في الكويت وذلك سعياً لتوفير خدمة جوية عالية الجودة للمسافرين من وإلى الكويت. فبعد نجاح الرحلات من وإلى مصر والأردن، يسعدنا أن نواصل التوسع لتشمل رحلتنا إسطنبول، ما يتيح لعدد أكبر من المسافرين السفر من وإلى الكويت رغم الظروف التشغيلية الحالية. ومنذ 11 مارس، قمنا بنقل أكثر من 6 آلاف مسافر». وأضاف «اطلقنا رحلات إلى كولومبو التي شهدت طلباً كبيراً وتم حجزها بالكامل. ولمواكبة هذا الطلب الكبير، سنواصل زيادة عدد الرحلات إلى الوجهات الحالية مع إضافة المزيد من

أعلنت طيران الجزيرة عن بدء تشغيل رحلات بين الكويت وإسطنبول عبر مطار القيصومة (AQL) في حفر الباطن بالمملكة العربية السعودية، وذلك في إطار جهود الشركة المستمرة لتسهيل نقل المسافرين في ظل الأوضاع الإقليمية الحالية. وفي أعقاب التوقف المؤقت لعمليات الطيران في مطار الكويت الدولي لأسباب تتعلق بالسلامة، تواصل طيران الجزيرة تسهيل سفر المسافرين من وإلى الكويت عبر هذا المسار البديل لتتكون شركة الطيران الوحيدة من الكويت التي توفر الرحلات. وكانت «طيران الجزيرة» قد شغلت أول رحلة إلى إسطنبول أمس، حيث تم نقل المسافرين بأمان من الكويت إلى مطار القيصومة بالحافلات قبل الصعود إلى الرحلة المتجهة إلى مطار إسطنبول. أما المسافرون القادمون، فقد وصلوا من إسطنبول إلى مطار القيصومة قبل مواصلة رحلتهم براً إلى الكويت. وتعمل طيران الجزيرة بشكل وثيق مع الجهات المعنية والشركاء في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية، حيث تقوم بالتنسيق معها بشكل مستمر لضمان تشغيل رحلات آمنة وفعالة.

السوق يحافظ على تماسكه رغم ضبابية الأوضاع الإقليمية

دينار بنهاية الأسبوع الثاني. ويبدو أن السوق سيواصل أداءه على ذات الوتيرة، حيث استهلت بورصة الكويت افتتاحية جلسة الأسبوع أمس على تباين في أداء مؤشراتها الرئيسية من خلال ارتفاع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,32٪، بإضافة 26,5 نقطة لمكاسب السابقة ليصل إلى 8283 نقطة، فيما تراجع مؤشر السوقي الأول بنسبة 0,08٪ بخسارة 6,9 نقاط فقط ليصل إلى 9178 نقطة، وتراجع المؤشر العام للسوق بنسبة

دينار بنهاية الأسبوع الثاني. ويبدو أن السوق سيواصل أداءه على ذات الوتيرة، حيث استهلت بورصة الكويت افتتاحية جلسة الأسبوع أمس على تباين في أداء مؤشراتها الرئيسية من خلال ارتفاع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,32٪، بإضافة 26,5 نقطة لمكاسب السابقة ليصل إلى 8283 نقطة، فيما تراجع مؤشر السوقي الأول بنسبة 0,08٪ بخسارة 6,9 نقاط فقط ليصل إلى 9178 نقطة، وتراجع المؤشر العام للسوق بنسبة

دينار بنهاية الأسبوع الثاني. ويبدو أن السوق سيواصل أداءه على ذات الوتيرة، حيث استهلت بورصة الكويت افتتاحية جلسة الأسبوع أمس على تباين في أداء مؤشراتها الرئيسية من خلال ارتفاع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,32٪، بإضافة 26,5 نقطة لمكاسب السابقة ليصل إلى 8283 نقطة، فيما تراجع مؤشر السوقي الأول بنسبة 0,08٪ بخسارة 6,9 نقاط فقط ليصل إلى 9178 نقطة، وتراجع المؤشر العام للسوق بنسبة

في ظل الضبابية التي تفرضها تطورات الأحداث الجارية في المنطقة، تواصل بورصة الكويت حفاظها على حالة التماسك التي أظهرتها منذ بدء الحرب، حيث يعد سوق المال الكويتي من أكثر أسواق المنطقة توازناً من حيث الأداء من خلال تعويض الخسائر الأولية بنهاية الأسبوع الأول من اندلاع الحرب، وتحقيق مكاسب تقدر بـ 355 مليون

أرباح مجموعة الصناعات الوطنية تقفز 24٪ إلى 72,98 مليون دينار في 2025

الشركة أن إجمالي الموجودات ارتفع إلى نحو 1,69 مليار دينار بنهاية 2025، مقارنة بـ 1,59 مليار دينار في 2024، بزيادة بلغت 6٪. كما سجلت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم نمواً بنسبة 8٪ لتبلغ 596,9 مليون دينار بنهاية 2025، مقارنة مع 550,91 مليون دينار في نهاية عام 2024، ما يعكس تحسناً في القاعدة الرأسمالية للمجموعة.

صافي الربح التشغيلي إلى 131,58 مليون دينار بنمو قدره 3٪. وعلى صعيد التوزيعات، أوصى مجلس إدارة المجموعة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 5 فلوس للسهم، إضافة إلى توزيع عينية بواقع 4 أسهم من شركة الصناعات الوطنية (شركة تابعة) مقابل كل 100 سهم ملوك في شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة (الشركة الأم)، بما يعادل توزيع نحو 101,21 مليون سهم وذلك بعد الحصول على الموافقات الرقابية اللازمة.

أعلنت مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة) تحقيق نمو قوي في نتائجها المالية خلال عام 2025، حيث ارتفع صافي أرباح الشركة إلى 72,98 مليون دينار، مقارنة مع 58,95 مليون دينار في عام 2024، مسجلة نمواً بنسبة 24٪ على أساس سنوي. ويعكس هذا الأداء تحسناً في ربحية الشركة وماتة مركزها المالي، حيث بلغت ربحية السهم 29,3 فلوساً بنهاية عام 2025 مقابل 23,7 فلوساً في العام السابق، وبنمو نسبته 24٪. وأظهرت البيانات المالية

أعلنت مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة) تحقيق نمو قوي في نتائجها المالية خلال عام 2025، حيث ارتفع صافي أرباح الشركة إلى 72,98 مليون دينار، مقارنة مع 58,95 مليون دينار في عام 2024، مسجلة نمواً بنسبة 24٪ على أساس سنوي. ويعكس هذا الأداء تحسناً في ربحية الشركة وماتة مركزها المالي، حيث بلغت ربحية السهم 29,3 فلوساً بنهاية عام 2025 مقابل 23,7 فلوساً في العام السابق، وبنمو نسبته 24٪. وأظهرت البيانات المالية

2,03 مليار دينار قيم أوراق النقد والمسكوكات بنهاية فبراير الماضي

10,51 مليارات دينار احتياطي النقد الأجنبي للكويت

الشهرية، فقد تراجع إجمالي موجودات البنك ليصل إلى مستوى 10,8 مليارات دينار خلال فبراير الماضي مقارنة بـ 11,01 مليار دينار في شهر يناير بانخفاض نسبته 1,88٪، بما قيمته 207,43 ملايين دينار. وأشارت البيانات إلى تراجع الموجودات الأخرى خلال فبراير الماضي لتصل إلى 260,65 مليون دينار مقارنة بـ 263,63 مليون دينار بنهاية يناير الماضي، وتراجع بلغت نسبته 1,12٪، وبقية 2,97 مليون دينار، وبلغ رصيد سندات البنك المركزي بنهاية شهر فبراير 2026 نحو 120 مليون دينار، وهو نفس رصيد شهر يناير الماضي. كما أظهرت أرقام كشف النقد المتداول

الشهرية، فقد تراجع إجمالي موجودات البنك ليصل إلى مستوى 10,8 مليارات دينار خلال فبراير الماضي مقارنة بـ 11,01 مليار دينار في شهر يناير بانخفاض نسبته 1,88٪، بما قيمته 207,43 ملايين دينار. وأشارت البيانات إلى تراجع الموجودات الأخرى خلال فبراير الماضي لتصل إلى 260,65 مليون دينار مقارنة بـ 263,63 مليون دينار بنهاية يناير الماضي، وتراجع بلغت نسبته 1,12٪، وبقية 2,97 مليون دينار، وبلغ رصيد سندات البنك المركزي بنهاية شهر فبراير 2026 نحو 120 مليون دينار، وهو نفس رصيد شهر يناير الماضي. كما أظهرت أرقام كشف النقد المتداول

كشفت أحدث نشرة شهرية، صادرة من بنك الكويت المركزي، أن رصيد احتياطي النقد الأجنبي خلال شهر فبراير من العام الحالي 2026، بلغ مستويات 10,51 مليارات دينار مقارنة بـ 10,71 مليارات دينار في نهاية شهر يناير. وأشارت البيانات إلى أنه لم يتغير احتياطي الكويت من الذهب كعادة جميع السنوات السابقة الذي استقر عند 79 طناً بحسب مجلس احتياطي الذهب العالمي، وبلغت القيمة الدفترية لتلك الكمية من الذهب لدى الكويت 31,7 مليون دينار، وذلك حسب الأسعار وقت الشراء وليس بالقيمة السوقية الحالية. ووفق النشرة

53 مليار دولار التجارة العربية الخارجية بالنقل البحري

بكتلفة استثمارية قاربت 4 مليارات دولار، وذلك خلال الـ 23 عاماً الماضية ما بين يناير 2003 وديسمبر 2025. وفيما يخص التجارة الخارجية لـ 11 دولة عربية بخدمات النقل

بكتلفة استثمارية قاربت 4 مليارات دولار، وذلك خلال الـ 23 عاماً الماضية ما بين يناير 2003 وديسمبر 2025. وفيما يخص التجارة الخارجية لـ 11 دولة عربية بخدمات النقل

بكتلفة استثمارية قاربت 4 مليارات دولار، وذلك خلال الـ 23 عاماً الماضية ما بين يناير 2003 وديسمبر 2025. وفيما يخص التجارة الخارجية لـ 11 دولة عربية بخدمات النقل

بكتلفة استثمارية قاربت 4 مليارات دولار، وذلك خلال الـ 23 عاماً الماضية ما بين يناير 2003 وديسمبر 2025. وفيما يخص التجارة الخارجية لـ 11 دولة عربية بخدمات النقل

توسع يعكس تحوُّلاً هيكلياً واسعاً في الأسواق خلال الفترة المقبلة

«الوطني للثروات»: 4,4 تريليونات دولار الأصول المدارة لصناديق الخاصة شبه السائلة بحلول 2029

الطويلة المرتبطة بهذه الأسواق وبين احتياجاتهم المستمرة للسيولة. **المستثمرون ذوو الملاءة العالية** وذكرت الوطني للثروات أن صناديق الأسواق الخاصة للمستثمرين بالالتزام برأس المال مقدماً، على أن يتم تمويله لاحقاً بشكل تدريجي عبر طلبات تمتد على عدة سنوات. هذا الأسلوب يفرض تحديات في التخطيط للسيولة ويتطلب متابعة دقيقة ومستمرة. **باني التواصل على موقع «الانباء» الإلكتروني**
www.alanba.com.kw

وأوضح التقرير أن هذا التوسع يعكس تحوُّلاً هيكلياً واسعاً في الأسواق، في الوقت الذي اعتاد المستثمرون المؤسسيون تخصيص 40٪ من محافظهم للأسواق الخاصة، بقيت إمكانية وصول المستثمرين الأفراد إليها محدودة عبر الزمن. وأضاف أنه مع سعي مديري الثروات إلى تنويع المحافظ الاستثمارية والبحث عن مصادر جديدة للعائد، برزت الصناديق شبه السائلة كحل عملي يمكن للمستثمرين الأفراد من دخول الأسواق الخاصة، إذ تساهم في تقليص الفجوة بين فترات الحجز

التوزيعات تلقائياً. وبذلك تجمع هذه الصناديق بين الخصائص الاقتصادية للتشغيلية المشابهة لصناديق الاستثمار المشتركة. **نمو الصناديق شبه السائلة** وأشار تقرير الوطني للثروات إلى أن صناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة شهدت نمواً سريعاً، خصوصاً ضمن شريحة إدارة الثروات الخاصة، وتشير التقديرات إلى أنه سيتم إدارة ما يقارب 4,4 تريليونات دولار من الصناديق شبه السائلة بحلول عام 2029.

NBK Wealth

لاطلاع على بيان إخلاء المسؤولية

وفي الصناديق شبه السائلة، يمكن للمستثمرين الاكتتاب في أي وقت، ويتم توظيف رأس المال فوراً، كما يتم غالباً إعادة استثمار تمتد لعدة سنوات.

مما جعل الاستثمار في الأسواق الخاصة أكثر قابلية للوصول إلى شريحة أوسع من المستثمرين. وأوضح التقرير أن الصناديق شبه السائلة توفر التعرض لأسواق غير سائلة مع إتاحة مستوى محدود، ولكنه دوري من السيولة، حيث تسمح عادة بعمليات الاسترداد بما يصل إلى 5٪ من صافي قيمة أصول الصندوق بشكل ربع سنوي. وغالباً ما توصف هذه الصناديق بأنها صناديق «دائمة» (Evergreen) لأنها لا تمتلك تاريخ انتهاء محدد، بخلاف صناديق الأسواق الخاصة التقليدية

تتناول تقرير صادر عن مجموعة الوطني للثروات، بعنوان قيادة الفكر، الأسواق الخاصة للمستثمرين الأفراد من حيث الفرص والمخاطر، حيث أشار التقرير إلى أنه طيلة عقود من الزمن، كان الاستثمار في ربحية الأسواق الخاصة متاحاً بشكل أساسي للمستثمرين المؤسسيين والأفراد ذوي الثروات الضخمة (Ultra HNWI). وأضاف أن هذا الواقع بدأ يشهد تحوُّلاً ملحوظاً، إذ أسهم ظهور صناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة خلال العقد الماضي في توسيع نطاق إتاحة الاستثمار،

تتناول تقرير صادر عن مجموعة الوطني للثروات، بعنوان قيادة الفكر، الأسواق الخاصة للمستثمرين الأفراد من حيث الفرص والمخاطر، حيث أشار التقرير إلى أنه طيلة عقود من الزمن، كان الاستثمار في ربحية الأسواق الخاصة متاحاً بشكل أساسي للمستثمرين المؤسسيين والأفراد ذوي الثروات الضخمة (Ultra HNWI). وأضاف أن هذا الواقع بدأ يشهد تحوُّلاً ملحوظاً، إذ أسهم ظهور صناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة خلال العقد الماضي في توسيع نطاق إتاحة الاستثمار،